

# تِحْفَةُ الْأَبْرَارِ

فِي  
أَنَّ أَعْظَمَ الْأَجْرِ فِي صَلَاةِ  
الْفَجْرِ بِالإِسْفَارِ

تألِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَمِيِّ الْمَحْدُثِ

فَوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيِّ الْأَهْرَمِيِّ

بِحَفْظِ اللَّهِ وَرَبِّهِ

# ذخرة الأبدار

في  
أن أعظم الأجر في صلاة  
الغجر يا إسفار

# حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ هـ ١٤٤٦



مكتبة  
أهـلـ الـحـدـيـث

ملكة البحرين - قلالي

التويتـر: ahel\_alhadeeth@

البريدـ: ahel.alhadeeth@gmail.com

# تِحْفَةُ الْأَبْرَارِ

فِي  
أَنَّ أَعْظَمَ الْأَجْرِ فِي صَلَاةِ  
الْفَجْرِ بِالإِسْفَارِ

تألِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَمِيِّ الْمُحَدِّثِ

فَوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيِّ الْأَهْرَمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا، وَحَفْظًا، وَفَهْمًا  
الْمُقْدَمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا،  
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ : ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا  
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ  
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ  
وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأَحْزَابُ: ٧٠  
و٧١].

أَمَّا بَعْدُ ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيِّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ  
مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بُدْعَةٌ، وَكُلَّ بُدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَدَّ لَنَا حُدُودًا، وَأَمَرَنَا أَلَا نَعْتَدِيهَا، وَقَدَرَ أَشْياءَ بِعِلْمِهِ  
وَحِكْمَتِهِ؛ فَلَيْسَ لَنَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، وَلَا النُّقصَانُ عَنْهَا.  
وَمِمَّا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَشَرَعَ لَنَا أَوْقَاتِ الصَّلَواتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَقَدْ عَلَقَ  
الشَّارُعُ الْحَكِيمُ عَلَيْهَا أَحْكَامًا، فَكَانَ لِزَاماً عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَهَا؛ لِتَأْدِيَةِ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى  
فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى سَبِيلِ الْكَمالِ وَالْعِلْمِ فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: وَإِنَّ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ فِي أَحْكَامِ الصَّلَواتِ الْيَوْمِيَّةِ؛ أَنَّهُ لَا يَصْحُ  
وَقُوَّعُهَا إِلَّا فِي وَقْتِهَا بِيَقِينٍ تَامٌ، تَرْتَبِطُ أَسْبَابُهَا بِعَلَامَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لَا مَدْخَلَ لِلْعِبَادِ فِيهَا،  
بَلْ هِيَ سُنْنَ كَوْنِيَّةُ ثَابِتَةٍ يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَتِهَا عُمُومُ الْخَلْقِ: عُلَمَاءُ وَطَلَبَةُ وَعَامَّةُ، وَلَمْ  
تُقَيِّدْ بِعِلْمٍ دَقِيقٍ، بَلْ تُنَاطُ مَعْرِفَتُهَا بِأَمْوَرٍ مَحْسُوسَةٍ مُشَاهَدَةٍ، وَكَوَاكِبَ سَيَارَةٍ يَعْرِفُهَا  
الْمُتَعَلِّمُ، وَغَيْرُ الْمُتَعَلِّمُ، وَيَهْتَدِي بِطُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا الْمُكَلَّفُونَ جَمِيعًا.<sup>(١)</sup>

\* وَيَظْهُرُ ذَلِكَ جَلِيلًا فِي عَلَامَاتِ مَوَاقِيتِ الصَّلَواتِ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَةِ،  
وَعَدَمِ دُخُولِ الْخَطِيطِ فِيهَا بِالرُّؤْيَةِ، وَالْمُشَاهَدَةِ يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَتِهَا جَمِيعُ النَّاسِ فِي  
الْأَرْضِ.

قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا اخْتَصَهَا بِهِ فِي الْأَيَامِ  
وَالشُّهُورِ وَالسَّنَوَاتِ مِنْ عِبَادَاتٍ عَظِيمَةٍ مَفْرُوضَةٍ، وَجَعَلَ لَهَا أَجَلًا مَضْرُوبًا،  
وَمَوْعِدًا مَحْدُودًا، بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي السُّنْنَةِ أَتَمَ الْبَيَانِ  
وَأَوْضَحَهُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَبْيَانُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» لِشِيخِ السُّعْدِيِّ (ج ١ ص ٣٩٩).

قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ أَيْ: مَوْقُوتًا بِوَقْتٍ مُحَدَّدٍ مُبَيِّنٍ، وَهُوَ مَفْرُوضٌ عَلَى الْعِبَادِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَالْمَوْقُوتُ: الْمَفْرُوضُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْوَقْتِ الْمُحَدَّدِ.

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ قَالَ: (يَعْنِي: مَفْرُوضًا).<sup>(٢)</sup>

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَجُلِ اللَّهِ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣] قَالَ: (كُلَّمَا مَضَى وَقْتٌ جَاءَ وَقْتٌ آخَرُ).<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لابن كثير (ج ٣ ص ٢٠٩)، و«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبَرِيِّ (ج ٩ ص ١٩٧)، و«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلطَّحاوِيِّ (ج ١ ص ١٦٨) و«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِقُرْطَبِيِّ (ج ٥ ص ٣٧٤)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لابن أبي زَمِينَ (ج ١ ص ٤٠٣).

(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرُّ الْمُتُشَوِّرِ» (ج ٤ ص ٦٧٤)، وابنُ كثيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٢٠٩) وَالْجَصَاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٢).

(٣) أَثْرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٧)، وَالْطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرُّ الْمُتُشَوِّرِ» (ج ٤ ص ٦٧٥)، وابنُ كثيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٢٠٩) وَالْقُرْطَبِيُّ فِي «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ٣٧٤)، وَالسَّمَاعَانِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٧٤).

وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ قَالَ: (وُجُوبُهَا).<sup>(١)</sup>

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ قَالَ: (مَفْرُوضًا، الْمَوْقُوتُ الْمَفْرُوضُ).<sup>(٢)</sup>

وَعَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ قَالَ: (مَفْرُوضًا).<sup>(٣)</sup>

(١) أَثْرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧).  
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْجَصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٢).

وَعَنْ مُجَاهِدِ رَحْمَةِ اللَّهِ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ قَالَ: (مَفْرُوضًا)؛ أَيْ: فَرْضًا مُوقَتاً وَقَتْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الشَّاعِلِيُّ الْمُفَسِّرُ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ٣٧٩)؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ (أَيْ: وَاجِبًا مَفْرُوضًا فِي الْحَاضِرِ وَالسَّفَرِ، فَرَكِعْتَانِ فِي السَّفَرِ وَأَرْبَعٌ فِي الْحَاضِرِ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَوَقْتَهُ؛ أَيْ: جَعَلَ لِلْأَوْقَاتِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣)؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ مُوقَتاً وَقَتْهُ عَلَيْهِمْ.

وَقَالَ الْجَحَّاصُ الْمُفَسِّرُ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٣)؛ (قَدِ انتَظَمَ ذَلِكَ إِيجَابَ الْفَرْضِ وَمَوَاقِيْتِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «كِتَابًا»؛ مَعْنَاهُ: فَرْضًا، وَقَوْلَهُ: «مَوْقُوتًا»؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ مُعَيَّنةٍ، فَأَجْمَلَ ذِكْرَ

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْأَيَّانِ» (ج ٩ ص ١٦٧)، وَسُفْيَانُ الشَّوَّرِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٩٧)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنزِيلِ» (ج ٥ ص ١٤٨) مِنْ طَرِيقِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَابْنُ أَبِي تَحِيَّةِ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرُّ الْمَشْوُرِ» (ج ٤ ص ٦٧٤)، وَابْنُ كَيْبِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٧)، وَالْجَحَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٢).

الْأَوْقَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَبَيْنَهَا فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِنَ الْكِتَابِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ تَحْدِيدٍ أَوْ أَئْلَهَا وَأَوْ أَخْرِهَا، وَبَيْنَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ تَحْدِيدَهَا وَمَقَادِيرَهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ حَمْلَةً فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ١ ص ٤٥٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ أَيْ: مَحْدُودًا مُعَيْنًا، يُقَالُ: وَقْتُهُ فَهُوَ مَوْقُوتٌ وَوقْتُهُ فَهُوَ مَوْقُوتٌ.

وَالْمَعْنَى: إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَى عِبَادِهِ الصَّلَوَاتِ، وَكَتَبَهَا عَلَيْهِمْ فِي أَوْقَاتِهَا الْمَحْدُودَةِ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْتِي بِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَّا لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ، مِنْ نَوْمٍ أَوْ سَهْوٍ أَوْ نَحْوِهِمَا). اهـ

وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ الْمُفَسِّرُ حَمْلَةً فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٢ ص ١١٠): (قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ فَرَضًا مُوَقَّتًا). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ حَمْلَةً فِي «تَيسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ص ٣٣٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ أَيْ: مَفْرُوضًا فِي وَقْتِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَرْضِيَّتِهَا، وَأَنَّ لَهَا وَقْتًا لَا تَصُحُّ إِلَّا بِهِ).

\* وَهُوَ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ الَّتِي قَدْ تَرَرَتْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ، عَالِيهِمْ وَجَاهِلِهِمْ، وَأَخْذُوا ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٌ حَمْلَةً). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَالَمُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَمِيْنِ حَمْلَةً فِي «الْتَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٢٣): (كَانَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا؛

كَمَا قَالَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ، وَمَعْنَى: (كِتَابًا)؛ أَيْ مَكْتُوبَةً، مَفْرُوضَةً، فَ«فِعَالٌ»، بِمَعْنَى: مَفْعُولٍ، أَيْ: كَتَبَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَالَمُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الشَّرِحِ الْمُمْتَعِ» (ج ٢ ص ٩٥): (وَالدَّلِيلُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَقْتِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) [النساء: ١٠٣]، أَيْ: مُؤَقَّتاً بِوَقْتِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّبَرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٩ ص ١٦٧): (لِأَنَّ مَا كَانَ مَفْرُوضًا فَوَاجِبٌ، وَمَا كَانَ وَاجِبًا أَدَاؤُهُ فِي وَقْتٍ بَعْدَ وَقْتٍ فَمُنْجَمٌ<sup>(١)</sup>). اهـ

وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يُرِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ: (فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انشقَ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ بِالظَّهِيرَةِ، حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدِ انْتَصَفَ النَّهَارُ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ بِالعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَقِعَةٌ، ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَخَرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ أَخَرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ أَخَرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدِ احْمَرَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ

(١) النَّجْمُ: هُوَ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ.

انْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ» لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ (ج ٩ ص ١٦٩).

سُوقُطِ الشَّفَقِ، ثُمَّ أَخَرَ الْعِشَاءَ حَتَّىٰ كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ،  
فَقَالَ: الْوَقْتُ بَيْنَ هَذَيْنِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٤)، وَأَبُو دَاؤِدَ فِي «سُنْنَةِ» (٣٩٥)،  
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَىٰ» (ج ٢ ص ١٦٥)، وَفِي «السُّنْنِ الصُّغْرَىٰ» (ج ١  
ص ٢٦٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٧٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ  
الْكُبْرَىٰ» (ج ١ ص ٣٦٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ» (ج ١ ص ٤٠٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي  
«الْمُسْتَخْرِجِ» (ج ٢ ص ٢١١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٤٠٥)،  
وَابْنُ أَبِي حَيْمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٤٨)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٧٥)،  
وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٧٥)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (١٣٣٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي  
«الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٨١)، وَالرُّوَيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٢٠)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي  
«الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٢٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ٨ ص ٢٦)، وَابْنُ  
الْجُوْزِيِّ فِي «الْتَّحْقِيقِ» (٣١٧)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١  
ص ١٤٨)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٢٨٤)، وَالْبَغَوَىٰ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٢  
ص ١٠)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ١ ص ٤٧٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّ بِالْأَثَارِ»  
(ج ٣ ص ١٦٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٢٦٣) مِنْ طَرِيقِ بَدْرِ بْنِ عُثْمَانَ  
نَا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَىٰ عَنْ أَبِي مُوسَىٰ تَبَّاعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَنَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَىٰ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ: دُخُولَ الْوَقْتِ، فَلَا  
يَجُوزُ أَدَاءُ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا الْمُحَدَّدِ لَهَا شَرْعًا.

قَالَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَيسيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ج ١ ص ٣٩٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى): ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾، أي: مَفْرُوضًا فِي وَقْتِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَرْضِيَّتِهَا، وَأَنَّ لَهَا وَقْتًا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ الَّتِي قَدْ تَقَرَّرَتْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ، عَالِمِهِمْ وَجَاهِلِهِمْ، وَأَخْذُوا ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ مُحَمَّدَ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ ابْنُ الْقَاسِمِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٩): (قَالَ تَعَالَى): ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النَّسَاءُ: ١٠٣]، مَفْرُوضًا مُقْدَرًا مَحْدُودًا؛ كُلَّمَا مَضَى وَقْتٌ جَاءَ وَقْتٌ، وَالْمُرَادُ: الْوَقْتُ الَّذِي عَيَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَدَاءِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ؛ فَلَا تُجْزِئُ قَبْلَهُ؛ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ إِجْمَاعًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْكَافِيِّ» (ج ٢ ص ٨): (بَابُ: فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ؛ وَهُوَ الْوَقْتُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَوْقَاتَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَبْلَ وَقْتِهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْوَاضِحِ» (ج ١ ص ١٦٧): (أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مُؤَقَّتَةٌ بِمَوَاقِيتٍ مَعْلُومَةٍ مَحْدُودَةٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ صِحَّاحٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صِدِيقُ خَانَ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٠٧): (الْأَوْقَاتُ لِالصَّلَوَاتِ قَدْ عَيْنَهَا السَّارُعُ، وَحَدَّدَ أَوَائِلَهَا، وَأَوَآخِرَهَا بِعَالَمَاتِ حِسَيَّةٍ، وَجَعَلَ مَا بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ لِكُلِّ صَلَاةٍ هُوَ الْوَقْتُ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانِ الْفَوْزَانِ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «الْمُلَّخِصِ الْفِقَهِيِّ» (ج ١ ص ٩٤): (وَقَدْ فِرِضَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بِدُخُولِ أَوْقَاتِهَا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ أَيْ: مَفْرُوضًا فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي بَيَّنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ، وَبِفِعْلِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَالصَّلَاةُ تَجْبُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٧٨].

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانِ الْفَوْزَانِ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «الْمُلَّخِصِ الْفِقَهِيِّ» (ج ١ ص ١٠٢): (قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ أَيْ: مَفْرُوضًا فِي أَوْقَاتٍ مُحَدَّدةٍ، فَالْتَّوْقِيَّتُ هُوَ التَّحْدِيدُ، وَقَدْ وَقَّتَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ حَدَّدَ لَهَا وَقْتاً مِنَ الزَّمَانِ.

\* وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَوْقَاتًا مَخْصُوصَةً مَحْدُودَةً لَا تُجْزِي قَبْلَهَا). اهـ

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (ج ٢ ص ٣٣٣).

قُلْتُ: فَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْهَا وَقْتٌ مُنَاسِبٌ اخْتَارُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا، يَتَنَاسَبُ مَعَ أَحَوَالِ الْعِبَادِ، بِحِيثُ يُؤْدُونَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، وَلَا تَحْبِسُهُمْ عَنْ أَعْمَالِهِمُ الْأُخْرَى، بَلْ تُعِينُهُمْ عَلَيْهَا، وَتُكَفِّرُ عَنْهُمْ خَطَايَاهُمُ الَّتِي يُصِيبُونَهَا.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ التَّرمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٠٢): (قَالَ مُحَمَّدُ الْبُخَارِيُّ: أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ عِنْدِي فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَىٰ، وَحَدِيثُ سُفِيَّانَ الثُّوْرِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثِدٍ عَنْ أَبْنِ بُرْيَدَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي الْمَوَاقِيتِ؛ هُوَ: حَدِيثُ حَسَنٍ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَوَاقِيتِ؛ هُوَ: حَدِيثُ حَسَنٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ النَّبَوِيَّةُ تَدْلُلُ عَلَى أَنَّ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ دُخُولَ الْوَقْتِ، فَلَا يَجُوزُ أَدَاءُ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا الْمُحَدَّدِ لَهَا شَرْعًا، وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

قَالَ الْإِلَمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُغْنِيِّ» (ج ٢ ص ٨): (أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مُؤَقَّتَةٌ بِمَوَاقِيتٍ مَعْلُومَةٍ مَحْدُودَةٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ صِحَّاحٍ جِيَادٌ). اهـ

(١) وَانْظُرْ: «الْمُلْكَخَصُ الْفِقْعَيِّ» لِشِیْخِ الْفَوْزَانِ (ج ١ ص ١٠٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُغْنِي» (ج ٢ ص ٤٥): (وَمَنْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ، لَمْ يُجْزِئْهُ صَلَاةُ تُهُّ)، فِي قَوْلٍ أَكْثَرٍ أَهْلِ الْعِلْمِ، سَوَاءً فَعَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَاً، كُلَّ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَالصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.  
فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟  
قَالَ ﷺ: (الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا). وَفِي رِوَايَةِ (الصَّلَاةُ لِوقْتِهَا). وَفِي رِوَايَةِ (الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا) (١). وَفِي رِوَايَةِ (أَيُّ الْعَمَلٍ أَفْضَلُ). وَفِي رِوَايَةِ (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٠٤)، وَ(٥٦٢٥)، وَفِي «الْأَدَبِ الْمُفَرَّدِ» (١)، وَفِي «بِرِّ الْوَالِدِينِ» (ص ١٠٤ وَ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٥) وَالترْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (١٧٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٩٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢١٥)، وَفِي

(١) قُلْتُ: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ وَلَا يَصْحُ زِيَادَةُ: «أَوَّلِ وَقْتِهَا»؛ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ شَادَّةٌ لَا تَثْبِتُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٣٩)، وَالحاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرِكِ» (ج ١ ص ١٨٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكِفَائِيَّةِ» (٤٢٨)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى» (ج ٣ ص ١٨٢)، وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ أَعْرَضَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ هَذِهِ الرِّيَادَةِ، فَرَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظِ: «الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا»، وَهَذَا يُؤْكَدُ شُذُوذَهَا عِنْهُ.

إِذَا: فَالْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ بِهَذِهِ الرِّيَادَةِ، وَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

«الْأَدَابِ» (١)، وَفِي «الإِعْتِقَادِ» (ص ٢٤٩)، وَفِي «الْأَرْبَعَينَ الصُّغْرَى» (ص ١٩٧)، وَفِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٤ ٢٥٤)، وَ(٧٤٣٩)، وَالطَّائِئُ فِي «الْأَرْبَعَينَ» (١٢)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْبَرِّ وَالصَّلَةِ» (١)، وَ(٢)، وَ(٣٥)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (٦١١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤١٨ وَ٤٤٢ وَ٤٥١)، وَالدَّارَمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْجِهَادِ» (ج ١ ص ١٧١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلَيَاءِ» (ج ٧ ص ٢٦٦)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ١١٥)، وَج ٢ ص ٣٠١)، وَفِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٧٩)، وَ(ج ٤ ص ٢٠٧)، وَ(ج ٥ ص ٢١٩)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الزُّهْدِ» (ص ٢١٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٣٨ وَ٣٤٠ وَ٣٤٢)، وَفِي «الثَّقَاتِ» تَعْلِيقًا (ج ٨ ص ٣١٤)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠ ص ٢٣ وَ٢٤ وَ٢٥ وَ٢٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣٥٨٣)، وَ(٥٣٩٤)، وَ(٧٢٣٣)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ١٦٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٦٤)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٧٢)، وَهَنَّادُ فِي «الزُّهْدِ» (٩٨٣)، وَالبَّزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٩١)، وَ(١٧٩٢)، وَ(١٧٩٣)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ فِي «الْجَعْدِيَاتِ» (٤٨٤)، وَاللَّالِكَائِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (١٥٤٦)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ٢٧)، وَج ٥ ص ٣٦٦)، وَابْنُ مَنْدَهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٥٤١ وَ٤٦٠)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ١٧٦)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٥١)،

وَالْهَيْمَمُ بْنُ كُلَيْبٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٥٩)، وَ(٧٦١)، وَأَبُو الْفَرَجِ الْمُقْرِئُ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي الْجِهَادِ» (ص ٥٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي «الْتَّرَغِيبِ وَالْتَّرْهِيبِ» (ج ١ ص ٢٧٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٢٤٩)، وَفِي «الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ» (ج ٣ ص ٦٦٩٦)، وَعَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ أَسَدٍ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ٣٩٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٨٦)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١٨ ص ٢٧٦)، وَ(ج ٥٤ ص ٣٩٦)، وَفِي «الْأَرْبَعِينَ فِي الْحَثَّ عَلَى الْجِهَادِ» (٣)، وَفِي «مُعْجَمِ الشُّیُوخِ» (٤٨٢)، وَ(١٥٥١)، وَابْنُ الْمُقْرِئِ فِي «الْمُعْجَمِ» (٥٦٥)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَشْيَخَتِهِ» (ص ١٣٦)، وَفِي «الْبَرِّ وَالصَّلَةِ» (ص ٤٨)، وَفِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٢ ص ٣٣)، وَفِي «الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٩٠)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٨٨)، وَالنَّسَوَيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٧٥)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «ذِكْرِ الْأَفْرَانِ» (ص ٢٩)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٣٤٦)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٢٦)، وَابْنُ بِشْرَانَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٢٢٧)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنْنَةِ» (٢٣٠٢)، وَالإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ» (٤٨)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٥٩ وَ ٦٠)، وَأَبُو عَلَيِّ الرَّفَاءُ فِي «الْفَوَائِدِ» (٦١)، وَالْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٤٧٠)، وَمُكْرِمُ الْبَرَازُ فِي «الْفَوَائِدِ» (٦١٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادِ» (ج ٢ ص ٢٠٤ وَ ٢٠٥)، وَابْنُ الْمُقَرَّبِ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٨٦)، وَابْنُ أَسْلَمَ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٧٢)، وَالْطُّوَسِيُّ فِي «مُختَصِّرِ الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٣٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَخْرِجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٦٥ - إِلَمَامُ)، وَابْنُ مَسْلَمَةَ

في «المسيحة البغدادية» (ص ١٤١)، والأبرق وهي في «معجم الشيوخ» (ص ٤٢٦)، وعبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الشرعية الكبرى» (ج ١ ص ٥٥٤)، وج ٥ ص ٦١ و ١٥٧)، وأبن المندり في «الأوسط» (١١١١)، وأبن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٦٢)، والحسين المرزوقي في «البر والصلة» (٣)، والسلفي فيما «انتخبه من الطوريات» (٣٨٦)، ومعمراً الأزدي في «جامعه» (ج ١١ ص ١٩٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» (ج ٣ ص ١٢٦)، وأبن عدي في «الكامل» (ج ٢ ص ٦٥)، وج ٣ ص ١٣٩)، والدولائي في «الكنى وأسماء» (ج ٢ ص ٦٣٤)، والقططاني في «إرشاد الساري» (ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٤)، وأبن دقيق العيد في «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (ج ٤ ص ٦٤) من طريق عن عبد الله بن مسعود عليه السلام به.

وبوّب عليه الإمام البخاري رحمه الله في «صحاحه» (ج ٢ ص ٢٠٣)؛ باب:

فضل الصلاة لوقتها.<sup>(١)</sup>

قال العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في «الفتاوى» (ج ١٠ ص ٣٨٢):  
 (لا يجوز للمسلم أو المسلمات، تأخير الصلاة المفروضة عن وقتها، بل يجب على كل مسلم وMuslimah من المكلفين أن يؤدوا الصلاة في وقتها على حساب الطاقة). اهـ

(١) أي: في وقتها المحدد في الشريعة.

انظر: «إرشاد الساري» للقططاني (ج ٢ ص ٢٠٣).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَالَمُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ حَمَلَهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ»

(ج ٢ ص ٩٦): (وَالصَّلَاةُ لَا تَصِحُّ قَبْلَ الْوَقْتِ؛ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهَا السَّلَفُ، وَالْخَلْفُ؛ اسْتِنَادًا إِلَى الْأَدَلَّةِ الَّتِي سَبَقَتْ فِي تَحْدِيدِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَدَلَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي هَذَا الْخُصُوصِ.

\* ولَكِنَّ الشَّيْطَانَ حَرِيصٌ كُلَّ الْحِرْصِ عَلَى إِبْعَادِ الْعِبَادِ عَنْ دِينِهِمُ الْحَقِّ، بِشَتَّى الْوَسَائِلِ؛ فَيُزَيِّنُ لَهُمْ عِبَادَاتِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، فَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يُزَيِّنُ لِلنَّاسِ، وَيُحَسِّنُ لَهُمْ مِنْ أَعْمَالٍ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ بَدْعٌ وَمُحَدَّثَاتٌ، وَيُوَهِّمُ الْكَثِيرِينَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ عَلَى الْجَادَةِ، وَأَنَّهُمْ عَلَى أَهْدَى سَبِيلٍ.

قُلْتُ: وَمِنْ جُمِلَةِ مَا يُزَيِّنُ الشَّيْطَانُ لِلنَّاسِ فِعْلُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ تَقْدِيمُ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ<sup>(١)</sup>، فَيُؤَذِّنُ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ عَلَى غَيْرِ وَقْتِهِ، وَصَلَّى جُمُهُورُ النَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ فِي مَسَاجِدِهِمْ، وَيُوَهِّمُهُمْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، مِمَّا يُؤْكِدُ فَسَادَ صَلَاتِهِمْ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُؤَدَّ عَلَى وَقْتِهَا الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا.<sup>(٢)</sup>

\* وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ يَعُودُ لِجَهْلِ النَّاسِ بِمَعْرِفَةِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ مِنَ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ، وَاعْتِمَادِهِمْ عَلَى تَقَاوِيمِ فَلَكِيَّةٍ لَمْ يُرَاعِ فِي وَضْعِهَا الدِّقَّةُ الْمَطْلُوبَةُ فِي الشَّرْعِ، وَلَمْ يُشَرِّفْ عَلَى وَضْعِهَا عُلَمَاءُ مُخْتَصُونَ، أَوْ طَلَّابُهُ عِلْمٌ مُتَمَكِّنُونَ فِي

(١) وَهِيَ مُخَالَفَةٌ مُكْسُوفَةٌ، وَوَاضِحَّ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي زَمِنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَمِنِ أَصْحَابِهِ ؓ، وَمَنْ بَعْدُهُمْ.

(٢) فَيَحِبُّ مُرَاعَاةً وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَعَدَمْ إِصَاعَتِهِ بِمَا يُسَمَّى: بِ«التَّقْوِيمِ الْفَلَكِيِّ».

الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ، بَلْ أَشْرَفَ عَلَى وَضْعِهَا الدَّكَاتِرَةُ، وَالْفَلَكِيُونَ فِي الْبُلدَانِ  
الْإِسْلَامِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْأَمْرُ بِالْغَلِيلِ الْأَهْمَمِيَّةِ وَالْخُطُورَةِ؛ لِتَعْلِيقِهِ بِالرُّكْنِ الثَّانِي مِنْ  
أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ قَبُولِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ وَهِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي تُؤَدَّى فِي غَيْرِ  
وَقْتِهَا<sup>(١)</sup>، وَغَيْرَهُ مِنِّي عَلَى هَذِهِ الْعِبَادَةِ أَنْ تُؤَدَّى عَلَى وَقْتِهَا، كَتَبْتُ هَذَا الْكِتَابَ رَاجِحًا  
الْمَوْلَى أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ عِبْرَةً لِأُولَئِكَ الْأَلَبَابِ، وَدَفَعًا لِلْمَسْؤُولِينَ فِي بُلْدَانِهِمْ أَنْ يُعْطُوا  
هَذَا الْأَمْرَ جُلَّ اهْتِمَامِهِمْ، وَأَنْ تُعَدَّ هَذِهِ «الْتَّقَاوِيمُ الْفَلَكِيَّةُ»<sup>(٢)</sup>، وَبِذَلِكَ نَصُونُ عِبَادَةَ  
النَّاسِ مِنَ الْفَسَادِ، وَنَبْرِئُ ذَمَّتَنَا أَمَامَ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْمِيعَادِ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بُنُونَ  
إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ تَعَالَى بِقَلْبٍ سَلِيمٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٣٢].  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ:

.٥٩]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا  
أَعْمَالَكُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ  
ذُنُوبَكُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٣١].

(١) وَهَذَا مِنَ التَّشْدِيدِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُسْدِدُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَهَذَا هُوَ وَاجْبُ الْمَسْؤُولِينَ فِي وَزَارَاتِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا تَأْتِي الْأَهَمِيَّةُ الْكَبِيرَةُ، وَالْحَاجَةُ الْمَاسَّةُ لِهَذَا الْمَوْضِوعِ، وَهُوَ تَحْدِيدُ: «وَقْتِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ»، فَهُوَ مَوْضُوعٌ يَهِمُ كُلَّ مُسْلِمٍ لِارْتِبَاطِهِ بِأَحْكَامِ شَرْعِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.

\* وَلَاَهَمِيَّةُ هَذَا الْمَوْضِوعِ، وَارْتِبَاطِهِ بِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَدْ طُرِقَ وَبُحِثَّ كَثِيرًا، وَلَكِنَّ الْكَثِيرَ مِنْ بَحْثِهِ وَاعْتِنَاؤُهُ بِتَحْقِيقِ وَقْتِهِ وَتَحْدِيدِهِ كَانَ عَنْ طَرِيقِ «الْعِلْمِ الْفَلَكِيِّ»<sup>(١)</sup> فِي الْبُلدَانِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَغَفَلُوا عَنْ جَانِبِ مُهِمٍّ فِي الدِّينِ، وَهُوَ تَحْقِيقُهُ بِأَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ وَالْأَقْوَالِ.

\* وَلِهَذَا فَإِنِّي اسْتَعَنْتُ بِاللهِ تَعَالَى فِي اخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضِوعِ، وَقَدْ بَدَلْتُ جُهْدِي وَحَرَاصَتُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِإِيْضَاحِ جَوَانِيهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَجَمْعِ أَدِلَّتِهِ وَمَا تَقَرَّرَ فِيهِ مِنْ أَحْكَامِ شَرْعِيَّةٍ مُتَعَلِّقةٍ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُوْفِقَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْعَمَلِ بِكِتَابِهِ، وَسُنْنَةِ نَبِيِّهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ: «إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [هُودٌ: ٨٨].

وَكَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيُّ

(١) أَوْ عَنْ طَرِيقِ «الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ» لَكِنْ بِقُصُورٍ فِي التَّحْقِيقِ وَالْبَحْثِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ أَسْتَعِينُ

ذَكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِسْفَارَ فِي صَلَاةِ  
الْفَجْرِ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مُؤْمِنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ  
لِأُجُورِكُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْفِرُوا  
بِالصُّبْحِ».<sup>(١)</sup>

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدُ فِي «سُنْنَةِ» (١٤٢٤)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (١٥٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي  
«السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَفِي «السُّنْنَ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٧٢)، وَابْنُ مَاجَهَ  
فِي «سُنْنَةِ» (٦٧٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٤٦٥)، وَج ٤ ص ١٤٢، وَابْنُ حِبَّانَ  
فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٩٠)، وَالْدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٢٠)، وَالْبَغَوَى فِي «شَرِحِ السُّنْنَةِ»  
(ج ٤ ٣٥٤)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٢٦٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ١  
ص ٣٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٩٤)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ١  
ص ٣٤٧)، وَفِي «تَسْمِيَةِ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ دُكَيْنِ» (٥٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»

(١) قُلْتُ: وَدُعَاءُ الْفَلَكِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ حُرِّمُوا هَذَا الْأَجْرُ الْعَظِيمُ! وَذَلِكَ يُسَبِّبُ عِنْدَهُمْ، وَإِضْرَارَهُمْ عَلَى ثَادِيَةِ  
صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي سَوَادِ الْلَّيْلِ دُونَ إِسْفَارِ النَّهَارِ، وَهَذَا مِنْ خَذْلَانِ اللَّهِ تَعَالَى هُمْ، نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

(٢٦٥٣)، وَفِي «مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ» (٤١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمُثَانِي» (٢٠٩١)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٤٢٨٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٩٢٨٩)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢١٥٩)، وَالطِّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٥٩)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٤٢٢)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «شِرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمُّ» (ج ١ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (١٥١)، وَفِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٢٨٢)، وَفِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٦٢٤)، وَابْنُ دُكَيْنِ فِي «الصَّلَاةِ» (٣١٤)، وَ(٣١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٦٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٠٦٣)، وَالطِّيُورِيُّ فِي «الْطِيُورِيَّاتِ» (٣١٥)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٠٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ فِي «جُزْئِهِ» (٤٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبِرَى» (ج ١ ص ٤٥٧)، وَفِي «السُّنْنَ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ١٣١)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ» (ج ٢ ص ٢٩٩)، وَالطُّوْسِيُّ فِي «مُختَصِّرِ الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ١٤٠٧)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشِّيُوخِ» (ج ١ ص ٧٦)، وَالْحَازِمِيُّ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٢٦٨)، وَأَبُو الْفَاسِمِ الْبَغْوَيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٢٩٥٧)، وَابْنُ الْجُوزِيُّ فِي «التَّحْقِيقِ» (٣٣٥)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَابْنُ عَسَاكِرِ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقِ» (ج ٢٥ ص ٢٧٥)، وَأَبُو بَكْرِ التَّيَمِيُّ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَبِي نُعِيمٍ» (ص ٢١٣)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْشَّرِعِيَّةِ الْكُبِرَى» (ج ١ ص ٥٩٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٤)، وَالصَّيْدَاوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشِّيُوخِ» (٣٠٥)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «ذِكْرِ الْأَقْرَانِ» (٢٩٥)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٣ ص ٦١ - أَطْرَافُهُ)، وَابْنُ الْأَشْيَرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَخَيْمَةُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٨٥)، وَابْنُ ثَرَاثَلٍ فِي «جُزْئِهِ» (١٦٤)، وَابْنُ كُلَيْبٍ

فِي «الْمُتَخَبِّبِ مِنْ مَشِيقَتِهِ» (ص ٤٧٥ ط)، و(ق/٩٩ ط)، وَالْمَحَامِلُ فِي «حَدِيثِهِ» (ح/١١ ط)، وَضِياءُ الدِّينِ الْمُقْدَسِيُّ فِي «الْمُتَقَىِّ مِنْ مَسْمُوَعَاتِهِ بِمَرْوِ» (ج ١ ص ٢٧٠)، (ق/١٤١ ط)، وَالْجَحَّاصُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٩ ط)، وَابْنُ رَاهْوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٩٢) مِنْ طُرُقِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مُؤْكِدٌ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (ج ١ ص ٢٨١)، وَابْنُ الْقَطَّانَ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ» (ج ٥ ص ٣٣٤)، وَالشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتاوَىِّ» (ج ١٠ ص ٣٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِيِّ فِي «تَقْيِيقِ أَحَادِيثِ التَّعْلِيقِ» (ج ١ ص ٢٦١)، وَالزَّيْلَاعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (ج ١ ص ٢٣٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ». وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٥ ص ٤٢٤); بَعْدَمَا ذَكَرَ الْحَدِيثَ، «وَالصَّحِيحُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّ» (ج ٣ ص ١٨٨): «وَالْخُبُرُ صَحِيحٌ». وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتاوَىِّ» (ج ٢٢ ص ٩٧): «حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُجْرُو حِينَ» (ج ١ ص ١٧١): «مَتْنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١١٣): «يُرَوَى عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَازِمِيُّ فِي «الإِعْتِبَارِ» (ص ١٥٨): «هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ: عَلَى شَرْطِ أَبِي دَاؤِدَ». وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ١٩٧): «هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْإِغْرَابِ» (٢١١)، وَالْطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٢٥١)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٣٣٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِيدِ وَالثَّانِيِّ» (ج ٤ ص ١١٩)، وَالْطَّحاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَتَارِ» (ج ١ ص ١٧٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ١٠٤٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقٍ» (ج ١٧ ص ١٤٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «ذِكْرِ الْأَقْرَانِ» (٣٩٩)، وَالْحَطَبِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (ج ٣ ص ٤٥)، وَفِي «الْمُوْضِحِ» (ج ١ ص ٤٠٧)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٣ ص ١٠٣٥)، وَابْنُ الْبَخْتِرِيِّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (١٨)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٧٠٣) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْبِدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَوَّرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كُلَّمَا أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ، وَأَضَاءَ نُورُهُ، وَصَلَوَا فِي الصَّبَاحِ الْمُضِيءِ كَانَ أَعْظَمَ لِأُجُورِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

قُلْتُ: مَا أَسْفَرْتُمْ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ السَّنَدِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: (قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ»؛ الْإِصْبَاحُ: الدُّخُولُ فِي الصُّبْحِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَالْمُرَادُ بِالصُّبْحِ: الصَّلَاةُ، فَالْمُعْنَى: ادْخُلُوهَا فِي

وَقَتِ الصُّبْحِ يَقِينًا، وَلَا تَكْتُفُوا بِمُجَرَّدِ ظَنِّ الصُّبْحِ، وَبِهِ ظَهَرَ مَعْنَى: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ»). (١). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الْسُّنْنَ» (ج ١ ص ٢٩١): (وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْتَّابِعِينَ: الْإِسْفَارَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ). اهـ  
قُلْتُ: فَأَسْفِرُوا بِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَكُلُّمَا أَسْفَرْتُمْ بِهَا كَانَ أَعْظَمَ لِلأَجْرِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ حَمْلَةً فِي «النَّهَايَةِ» (ج ٣ ص ٨): (أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ)؛ أَيْ: صَلُوْهَا عِنْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ، يُقَالُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الصُّبْحِ). اهـ

قَالَ أَبُو دَاوَدَ فِي «الْمُسَائِلِ» (ص ١٨٠): عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْلَةِ، وَقَدْ ذُكِرَ لَهُ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مُؤْتَدِّ: (أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ)؟، قَالَ: (هَذَا مِثْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ: (يُنْصَرِفُنَّ النِّسَاءُ مُتَلَقِّعَاتٍ)؛ إِذَا أَسْفَرَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَصْبَحُوا).

وَقَالَ صَالِحٌ فِي «الْمُسَائِلِ» (١٠٤٠)؛ قَالَ أَبِي: (إِسْفَارُ الْفَجْرِ عِنْدِي طُلُوعُهُ).  
وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثِيرِ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبِلٍ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ)، فَقَالَ: (إِذَا بَانَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَسْفَرَ، قُلْتُ: كَانَ أَبُو نُعَيْمَ يَقُولُ: فِي حَدِيثِ رَافِعٍ

(١) انظر: «حَاشِيَةُ مُسْنِدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبِلٍ» (ج ٣ ص ٥٨٧).

أَسْفِرُوا: أَسْفَرَ الصُّبْحُ إِذَا انْكَشَفَ وَأَضَاءَ، فَلَمْ يُشَكَ فِيهِ.

انظر: «النَّهَايَةِ» لابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٣٧)، و«شَرْحُ سُنْنِ النَّسَائِيِّ» لِسُبْسيُوطِيٍّ (ج ١ ص ٢٧٢).

بْنِ حَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: (أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ، فَكُلُّمَا أَسْفَرْتُمْ بِهَا فَهُوَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ)، فَقَالَ: نَعَمْ كُلُّهُ سَوَاءٌ، إِنَّمَا هُوَ إِذَا تَبَيَّنَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَسْفَرَ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ إِسْحَاقُ الْكُوسَجُ فِي «الْمُسَائِلِ» (١٢٤): قُلْتُ: مَا الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ؟، قَالَ أَحَمْدُ: (الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ: أَنْ يَضْعَفَ الْفَجْرُ، فَلَا يُشَكَّ أَنَّهُ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ)، قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

قُلْتُ: فَالْمُرَادُ بِالْإِسْفَارِ: أَنْ يَتَبَيَّنَ الْفَجْرُ، وَيَتَضَعَّ بِخُروجِ النُّورِ، فَيَكُونُ هَيَّاً عَنِ الصَّلَاةِ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ الْمُحَدَّدِ شَرْعًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «التَّمَهِيدِ» (ج٤ ص٣٤): (أَوَّلُ وَقْتٍ صَلَاةُ الصُّبْحِ طَلُوعُ الْفَجْرِ، وَإِنَّ وَقْتَهَا مَدُودٌ إِلَى آخِرِ الْإِسْفَارِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ).

\* فَأَمَّا أَوَّلُ وَقْتَهَا فَلَا خِلَافَ بَيْنِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ طَلُوعُ الْفَجْرِ عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فَسَقَطَ الْكَلَامُ فِيهِ، وَالْفَجْرُ: هُوَ أَوَّلُ بَيَاضِ النَّهَارِ الظَّاهِرِ الْمُسْتَطِيرِ فِي الْأَفْقِ الْمُسْتَئِرِ الْمُتَسَرِّ تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ الْحَيْطُ الْأَبَيَضُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْحَيْطُ الْأَبَيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٧]، يُرِيدُ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ... وَيَقُولُونَ لِلْأَمْرِ الْوَاضِعِ: هَذَا كَفَلَقُ الصُّبْحِ، وَكَانِلَاجُ الْفَجْرِ، وَتَبَاشِيرُ الصُّبْحِ). اهـ

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمَهِيدِ» (ج٤ ص٣٨)، وَ(ج٩ ص٩). (١٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْ يَنْكِشِفَ الْفَجْرُ لِلنَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ الْأَذَانُ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَهُوَ بَيْاضُ النَّهَارِ الْمُتَشَرِّفُ فِي الطُّرُقَاتِ، وَالْبُيُوتِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْبَغْوَيُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ١٨٧): (وَأَمَّا صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِطْلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَيَمْتَدُ وَقْتُهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَأْوَرِدِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٠٨): (أَمَّا أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ فَهُوَ طُلُوعُ الْفَجْرِ، وَالْفَجْرُ: هُوَ ابْتِدَاءُ تَنَفُّسِ الصُّبْحِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [الْتَّكْوِيرُ: ١٨].

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ لَهَا تَنَفَّسًا

وَأَنْجَابَ عَنْهَا لَيْلَهَا وَعَسْعَسَا

وَسُمِّيَ فَجْرًا: لِإِنْفِجَارِ الضَّوْءِ مِنْهُ؛ وَهُوَ: فَجْرَانِ؛ فَالْأَوَّلُ أَزْرَقٌ يَبْدُو مِثْلَ الْعَمُودِ طُولًا فِي السَّمَاءِ لَهُ شُعَاعٌ ثُمَّ يَهْمَدُ ضَوْءُهُ ثُمَّ يَبْدُو بَيْاضًا.

(١) وَأَنْظُرْ: «الإِسْتِدْكَارُ الْجَامِعُ لِذَاهِبِ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٤ ص ٩٣)، و«الْتَّمَهِيدُ لِمَا فِي الْمُوْطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيَّةِ» لَهُ (ج ٤ ص ٣٤٠)، و«الْحَاوِي الْكَبِيرِ» لِلْمَأْوَرِدِيِّ (ج ٢ ص ٣٠)، و«الْإِقْنَاعُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٨١)، و«الْمَهْذَبُ» لِلشَّيْرِازِيِّ (ج ١ ص ١٨٢)، و«الْمَهَاجُ» فِي فَقْهِ الشَّافِعِيِّ لِلنَّوْوَيِّ (ج ١ ص ٢٢٩)، و«الْإِمْدَادُ بِتَيسِيرِ شَرْحِ الزَّادِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِ (ج ١ ص ٢٩٥ و ٣١٣)، و«الْإِحْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ» لِابْنِ مَوْدُودٍ (ج ١ ص ٤٤)، و«الْتَّنْوِيرُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٣٦١).

الثاني: بعده عرضاً مُتَشَّراً في الأفق.

قال الشاعر:

وَأَرَقُ الْفَجْرِ يَبْدُو قَبْلَ أَبِي ضِهِ

وَأَوَّلُ الْغَيْثِ قَطْرُ ثُمَّ يَنْسَكِبُ). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في «روضۃ الطالبین» (ج ١ ص ١٨٢): (وقت الصبح؛ فيدخل بطلوع الفجر الصادق، ويتمادى وقت الاختيار إلى أن يسفر، واجواز إلى طلوع الشمس على الصحيح). اهـ

وقال الفقيه الراملي رحمه الله في «نهاية المحتاج» (ج ١ ص ٢٢٩): (ويدخل وقت صلاة الصبح بالفجر الصادق؛ لخبر جبريل فإنه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم، وإنما يحرم مان بالصادق، وهو المتشر ضوءاً معتبراً بالآفاق). اهـ

وقال الفقيه ابن النديب رحمه الله في «عمدة السالك» (ج ١ ص ٢٢٩): (الصبح: وأوله الفجر الصادق، وآخره طلوع الشمس). اهـ

قلت: الفجر الصادق: هو الفجر المستطير يطلع متشاراً معتبراً بالآفاق، ونواحي السماء، ولا تعقبه ظلمة.<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «كيفية الأخيار في حل غاية الإختصار» للحسني (ص ٨١)، و«مسائل التعليم» لبلحاج بأفضل (ج ١ ص ٣١٣)، و«إعانة الطالبين» للدمياطي (ج ١ ص ١٨٦)، و«فتح المعين» للمعيري (ص ٨٧)، و«تحفة الطلاب»

قَالَ الْفَقِيهُ الْهُنْدِيُّ حَمْلَةً فِي «الْمُنْهَجِ الْقَوِيمِ» (ج ١ ص ٣١٣): (الْفَجْرُ الصَّادِقُ: الْمُتَسِّرُ ضَرْوَهُ مُعْتَرِضًا بِالْأُفْقِ؛ أَيْ: نَوَاحِي السَّمَاءِ، وَقُبْلَهُ يَطْلُعُ الْكَاذِبُ مُسْتَطِيلًا، ثُمَّ يَذْهَبُ وَتَعْقِبُهُ ظُلْمَةٌ، وَهُوَ، أَيْ: الْفَجْرُ الصَّادِقُ أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ حَمْلَةً فِي «كِفَايَةِ النَّبِيِّ» (ج ٢ ص ٣٥٨): (وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي، لِأَنَّ خَبَرَ جَبْرِيلَ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَوْقَعَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ حُرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّيَامِ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ بِالْفَجْرِ الثَّانِي، وَهُوَ الْمُسَمَّى: «بِالصَّادِقِ»؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ فِي إِشْعَارِهِ بِالصُّبْحِ، وَيُسَمَّى: «الْمُسْتَطِيرِ»؛ لِأَنَّهُ يَتَطَاَيِّرُ فِي الْأُفْقِ، وَالْفَجْرُ الْأَوَّلُ أَزْرَقُ يَطْلُعُ مُسْتَطِيلًا وَهُوَ «الْكَاذِبُ»؛ لِأَنَّهُ يَنْوِرُ ثُمَّ يَسُودُ، وَالْعَرَبُ تُشَبِّهُ بِذَنَبِ السُّرْحَانِ، وَهُوَ الذَّئْبُ؛ إِمَّا لِطُولِهِ، أَوْ لِكُونِ الضَّوْءِ فِي أَعْلَاهُ دُونَ أَسْفَلِهِ؛ كَمَا أَنَّ الشَّعْرَ عَلَى أَعْلَى ذَنَبِ الذَّئْبِ دُونَ أَسْفَلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ حَمْلَةً فِي «كِفَايَةِ النَّبِيِّ» (ج ٦ ص ٣٣٢): (وَاعْلَمُ أَنَّ الْفَجْرَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا ذَكَرْنَا هُوَ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ لَا الْمُسْتَطِيلُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ شَاسِ حَمْلَةً فِي «عِقدُ الْجُواهِرِ» (ج ١ ص ٨١): (وَوَقْتُ الْفَجْرِ يَدْخُلُ بِطْلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ الْمُسْتَطِيرِ ضَرْوَهُ، لَا بِالْفَجْرِ الْكَاذِبِ الَّذِي يَبْدُو مُسْتَطِيلًا ثُمَّ يَنْمَحِقُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْخُطَابُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ» (ج ١ ص ٨١): (وَلَا خِلَافٌ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِهَا طَلْوُعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْفَضِيَاءُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفْقِ، وَيُقَالُ لَهُ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ «بِالرَّاءِ»، أَيِّ: الْمُتَشَرُّ الشَّائِعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإِنْسَانُ: ٧].

قُلْتُ: لِذَلِكَ يَحِبُّ مُرَاعَاةُ الْمُوَاقِيتِ الشَّرِيعَةِ، لِتَأْدِيَةِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمُفْرُوضَةِ فِي الْمُسَاجِدِ، وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ التَّقْوِيمَ الْفَلَكِيَّ ضَيَّعَ أَوْقَاتَهَا الْمُحَدَّدةَ فِي الشَّرِيعَةِ، إِمَّا بِالتَّقْدِيمِ عَنْهَا، أَوْ بِالتَّأْخِيرِ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ السُّيوُطِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مِرْقَاتِ الصُّعُودِ» (ج ١ ص ٤١٦): (وَمَعْنَى: أَسْفَرَ: دَخَلَ فِي السَّفَرِ، بِفَتْحِ السِّينِ وَالْفَاءِ، وَهُوَ بِيَاضِ النَّهَارِ، وَيَحْتَمِلُ عَوْدَهُ إِلَى الصُّبْحِ؛ أَيِّ: فَأَسْفَرَ الصُّبْحُ فِي وَقْتِ صَلَاتِهِ، أَوْ إِلَى الْمُوْضِعِ؛ أَيِّ: أَسْفَرَ الْمُوْضِعِ فِي وَقْتِ صَلَاتِهِ، وَيُوَافِقُهُ رِوَايَةُ التَّرْمِذِيِّ: «ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ»). اهـ  
وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ



## فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

### الصَّفَحَةُ

### الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

٥

(١) الْمُقدَّمةُ

٢٠

(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِسْفَارَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ فِي  
الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ



حدثنا وأخربنا



مكتبة أهل الدبيث

الحسين

الحسين